
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

تعبئة الموارد المحلية لتمويل التنمية فى إفريقيا

د. آدم أحمد سليمان[١]

Domestic Resources Mobilization to Finance Development in Africa

This paper investigates the importance of domestic resources mobilization as a strategy to finance development in Africa, and the required polices to realize that, mainly after the decrease of financial resources inflowed to African countries in the post cold war era, and the collapse of the USSR in the beginning of 1990s, and also due to the financial crisis in 2008.

The paper showed that Africa was endowed with a huge human and natural resources, which can be used to finance development, if it is rationally exploited.

مسلتخص:

تناولت هذه الورقة أهمية تعبئة الموارد المحلية كاستراتبيجية لتمويل التنمية في إفريقيا، والسياسات المطلوبة لتحقيق ذلك، خاصة بعد تناقص الموارد المالية التي كانت تتدفق إلى بلدان القارة نتيجةً لانتهاء الحرب الباردة ، وتفكك الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينيات من القرن الماضي، وما ترتب عليه من تراجع الاهتمام العالمي ببلدان العالم الثالث بما في ذلك إفريقيا، وللأزمة المالية التي ضربت العالم في أواخر عام ٢٠٠٨م. لقد أوضحت الورقة أن القارة الإفريقية زاخرة بالعديد من الموارد البشرية، والمادية إذا ما أمكن استغلالها واستخدامها استخداماً منتجاً سوف تتيح للأفارقة حرية تصميم سياسات وبرامج إنمائية تعبر عن الأولويات الحقيقية لبلدانهم والتقليل من الاعتماد علي الموارد

الأجنبية والقواعد التي تطبق عليه. وتعد إيجاد نظم للحكم تتوافر فيه عناصر الكفاءة، والفعالية والشفافية والمساءلة في إفريقيا ومحاربة الفساد، فضلاً عن تصميم وتنفيذ سياسات إقتصادية جيدة، وايجاد نظام مالي يتدخّل وسيطا لجذب ودائع الجمهور وإتاحته للقادرين على الاستثمار بكفاءة، وإدماج القطاع غير الرسمى فى الإطار الرسمى للنشاط الاقتصادى، والحد من هروب رأس المال، وإصلاح النظام الضريبي، ويعد تشجيع تحويلات العمال المهاجرين، وإصلاح سوق رأس المال شروطاً ضرورية لضمان التعبئة الفعالة للموارد المحلية لتمويل التنمية فى القارة.

كلمات مفتاحية: تعبئة الموارد المحلية، تمويل التنمية، إنفاق العفو، الدولة الإنمائية، رأس المال الأجنبي

مقدمة:

عانت البلدان الإفريقية كغيرها من بلدان العالم الثالث من فجوة في الموارد اللازمة لتمويل التنمية، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة بتفكك الاتحاد السوفيتي، وانهيار المعسكر الاشتراكي – إذا تراجع اهتمام القوى الغربية ببلدان العالم الثالث بما في ذلك بلدان القارة الإفريقية، وتحول أنظارها صوب بلدان شرق أوربا التى خرجت من عباءة المعسكر الاشتراكي، وتبنت نظام اقتصاد السوق Market Economy، وازداد الأمر سواءً بعد تفجر الأزمة المالية العالمية في أواخر عام ٢٠٠٨م، وما تبعها من تناقص الموارد المالية التي كانت تتدفق لبلدان القارة سواءً كانت في شكل قروض، أو مساعدات رسمية.

وقد حظي موضوع تعبئة الموارد المحلية لتمويل التنمية على المستوى الدولي باهتمام متزايد، خاصة بعد الإعلان عن الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة MDGs التي اتفق عليها المجتمع الدولي في إطار الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠م التي وضعت لها إطاراً زمنياً حتى العام ٢٠١٥ م لبلوغها ، وقد دعت الأمم المتحدة لمؤتمر دولي عقد في

مدينة مونتيري بالمكسيك خلال الفترة من ١٨– ٢٢ مارس ٢٠٠٢م لمناقشة قضية تمويل التنمية الذي تم التأكيد فيه على أن تعبئة الموارد المحلية العامة والخاصة وزيادة استخدامها استخداماً فعالاً جنباً إلى جنب مع الموارد الدولية شرط ضروري لتحقيق أهداف التنمية التي أجمع عليها المجتمع الدولي، ومن ضمنها الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة MDGs. وفي دورتها السادسة والخمسين التي انعقدت في يوليو ٢٠٠٢م أيدت الجمعية العامة توافق آراء مونتيري على النحو الذي اعتمده المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في ٢٢ مارس ٢٠٠٢ م(القرار ٥٦/٢١٠ باء)، وعملاً بقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٧٣ الصادر في ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٣م أنشئ مكتب التمويل للتنمية لتعزيز ودعم المتابعة الدائمة للاتفاقيات والالتزامات التي تم التوصل إليها في مؤتمر التمويل للتنمية الدولي عام ٢٠٠٢ كما ورد في توافق آراء مونتيري[٢]، وفي دورتها رقم ٦٠ التي انعقدت خلال الفترة من ١٤ إلى ١٦سبتمبر ٢٠٠٥م قررت الجمعية عقد مؤتمر متابعة دولي من أجل استعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، وقد شهدت العاصمة القطرية الدوحة انعقاد ذلك المؤتمر خلال الفترة من ٢٩ نوفمبر– ٢ سبتمبر٢٠٠٨ م الذي أكد أيضاً على أهمية دور السياسات الوطنية في تعبئة الموارد المحلية لتمويل التنمية. وفي السياق ذاته عقد المعهد العربي للتخطيط بالكويت مؤتمره الدولي العاشر بالعاصمة اللبنانية بيروت خلال الفترة من ٢١– ٢٣– مارس ٢٠١١ م بعنوان "التوجهات الحديثة في تمويل التنمية"، وكانت تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية أحد محاور ذلك المؤتمر.

كذلك حظي موضوع تعبئة الموارد المحلية لتمويل التنمية بنفس الاهتمام على المستوى الإقليمي خاصة فيما يتعلق باستراتيجية التنمية في أفريقيا، وقد جاء في تقريرٍ لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد ، ٢٠٠٧ م) أن الحقائق دلت على أن ثمة مصادر للتمويل المحلي يمكن أن تحد مع مرور الوقت إذا ما أحسنت تعبئتها

واستثمرت بكفاءة أن تحد بدرجة كبيرة من اعتماد أفريقيا على الموارد الأجنبية من خلال توفير موارد إنمائية بديلة". وفي السياق ذاته أكد وزراء الاقتصاد والمالية الأفارقة في ختام أعمال الاجتماعات السنوية المشتركة الثانية لمؤتمر الاتحاد الإفريقي لوزراء المالية والاقتصاد ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بالقاهرة في يوم ٢٨/ ٣/ ٢٠١٢ م على أهمية تعبئة الموارد المحلية لتوفير التمويل المستقر من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتخفيف حدة الفقر في إفريقيا.

في ظل هذا التوجه الدولي والإقليمي حول محورية ؛ تعبئة الموارد المحلية العامة ، والخاصة وزيادة استخدامها استخداماً فعالاً لتمويل التنمية فى البلدان النامية، تهدف هذه الورقة إلى مناقشة أهمية تعبئة الموارد المحلية لأغراض تمويل التنمية فى أفريقيا والسياسات المطلوبة لتحقيق ذلك.

وبعد: تشتمل بقية هذه الورقة على أربعة أجزاء: الجزء الثاني يتناول الإطار النظري لأهمية تعبئة الموارد المحلية لتمويل التنمية ومراجعة الأدبيات ذات الصلة، والجزء الثالث يتناول الموارد التى يمكن تعبئتها لتمويل التنمية فى أفريقيا، والجزء الرابع يتناول السياسات المطلوبة للتعبئة الفعالة للموارد المحلية لتمويل التنمية في أفريفيا، والجزء الخامس والأخير عبارة عن ملاحظات ختامية.

الإطار النظري ومراجعة الأدبيات ذات الصلة:

٢-١ : مفهوم تعبئة الموارد المحلية لتمويل التنمية وسنده النظرية:

تعبئة الموارد Resources Mobilization تعني العمل على تنميتها، والقضاء على الهدر والتبذير في استخداماتها وإعادة ترتيب أولويات توظيفها ، وذلك بالتركيز على ما يعزز النمو الاقتصادي، وعلى ما يرفع من درجة إشباع الحاجات الأساسية ، ويقوي القاعدة العلمية والتقنية الوطنية (العيسوي، ٢٠١١م). وهناك ثلاثة جوانب يلزم وضعها في الاعتبار عند الحديث عن تعبئة الموارد من أجل التنمية: أولاً ، ينبغي

مضاعفة هذه الموارد قدر المستطاع، ثانياً يجب إتاحة هذه الموارد للاستخدام المنتج، وأخيراً يجب استخدام هذه الموارد بكفاءة (الأونكتاد، مصدر سابق). ويعتبر أرثر لويس (١٩٥٤م) الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد في منتصف خمسينيات القرن الماضي، أول من أشار إلى أهمية تعبئة الموارد المحلية لتحقيق التنمية في مقالته الشهيرة حول" التنمية الاقتصادية في ظل عرض غير محدود للعمل"، وكما هو معروف، فقد طور لويس نظرية متكاملة لتنمية الاقتصاديات المتخلفة استناداً على افتراض وجود موارد عاطلة في الريف تتمثل في البطالة المقنعة (فائض عمالة ذات إنتاجية قريبة من الصفر أو مساوية له)، وقد اشتهرت هذه النظرية في ما بعد باسم "نموذج الاقتصاد الثنائي Dual Economy Model" (علي، ٢٠٠٨ م). وقد قام لويس بصياغة المسألة المحورية لنظرية التنمية الاقتصادية على أنها تتمثل في فهم العملية التي من خلالها يتمكن مجتمع ما من أن يدخر ويستثمر ٤% أو ٥% أو أقل من دخله القومي من تحويل نفسه إلى اقتصاد تكون مدخراته الاختيارية حوالي ١٢%أو ١٥% أو أكثر من دخله القومي. وتمثل هذه الاعتبارات المسألة المحورية في عملية التنمية،لأن الحقيقة المحورية للتنمية الاقتصادية تتمثل في التراكم المتسارع لرأس المال، ولا يمكن تفسير أي ثورة صناعية إلا بعد أن نفسر سبب زيادة الادخار كنسبة من الدخل القومي (المصدر نفسه).

كذلك ركز الاقتصادي البريطاني والت رستو (١٩٦٠ م) في نظريته التي أطلق عليها "نظرية مراحل النمو الاقتصادي: بيان لا شيوعي" على ضرورة رفع معدل الادخار والاستثمار من 5% من الدخل القومي إلى ١٠% أو أكثر بغية وصول الاقتصاد إلى مرحلة الانطلاق Take-Off ليصبح قادراً على تسيير ذاته بذاته أو ما يسمى بمرحلة النمو الذاتيSelf- Sustained Growth.

وفقاً للنظريات أعلاها ، التي عرفت في الأدب التنموي بنظريات النمو التقليدية المحدثةNeo-Classical Growth Models، ينصب مفهوم رأس المال على رأس المال بمعناه المادي الضيق، ومن ثم يكون من المنطقي أن يخضع الاستثمار في هذا النوع من رأس المال لقانون تناقص الغلة Law of Diminishing Returns، ويصبح من المتوقع أيضاً أن يتناقص معدل النمو الاقتصادي (بمعنى معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل) عبر الزمن حتى يصل إلى الصفر في الأجل الطويل مالم يحدث تقدم تكنولوجي خارجي Exogenous Technological Progress يكون من شأنه زيادة معدلات النمو مرة أخرى (العربي، ٢٠٠٧م)، أما نماذج النمو الجديدة New Growth Models التي اعتمدت على كتابات كالدور(Caldor, 1962) وباول رومار(١٩٨٦, Paul Romer) وروبرت لو كاس(1988Rober Lucas) نظرت إلى رأس المال نظرة أوسع لتشمل رأس المال البشري Human Capital ، بالإضافة إلى رأس المال المادي المتعارف. وقد اعتبرت هذه النماذج رأس المال البشري على أنها العنصر الحاسم في عملية التنمية – إذ أصبح من المتفق عليه أن معيار نجاح أو فشل جهود التنمية في بلد ما هو ما يمتلكه هذا البلد من ثروة بشرية ، وعقول وكفاءات قادرة على قيادة عجلة التقدم . لكن دلت التجربة أن البلدان النامية تعاني من ندرة رأس المال، مما يعني ضمناً ضآلة الإدخار في هذه البلدان، الأمر الذي حدا بالعديد منها إلى طلب رؤوس أموال أجنبية بأشكاله المختلفة لإنفاذ برامج التنمية فيها، واستناداً على تحليله للاقتصاديات الثنائية خلص آرثر لويس إلى ملاحظة أن نموذجه يمكننا من الإجابة عن التساؤل حول لماذا تتميز البلدان النامية بضآلة حجم الادخار؟، ويجيب أن السبب الأساس في ذلك يكمن في أن هذه البلدان تتميز بقطاع رأسمالي صغير للغاية (مع ملاحظة أن القطاع الرأسمالي لا يقصد به فقط القطاع الخاص وإنما يشمل أيضاً قطاع رأسمالية الدولة). ويفسر لويس ذلك بقوله: إذا كان

لهذه البلدان قطاعاً رأسمالياً كبيراً فإن الأرباح ستكون كبيرة نسبياً، ومن ثم سيكون الادخار كبيراً نسبياً أيضاً. ويلاحظ في هذا الخصوص أن قطاع رأسمالية الدولة يمكنه أن يساعد في تراكم نسبة أعلى من رأس المال مقارنة بالقطاع الخاص وذلك بسبب إمكانية فرضه الضرائب على القطاع التقليدي بالإضافة إلى ما يتم ادخاره بواسطة القطاع الخاص الرأسمالي (علي، مصدر سابق).

وفي الاتجاه ذاته يضيف نيركسه (Nurkse, 1966) "أنه على الرغم من وجود عوائق خطيرة أمام تكوين راس المال في البلدان النامية والتي تنبع من الفقر المدقع، أو من عدم الاستقرار السياسي، أو من بعض الاجراءات الدستورية، فإنها يمكن أن تكون بمثابة مصادر كافية لتكوين رأس المال حالما تكون عملية التنمية قد بدأت". لكن طبقاً لفكرة الفائض التي بحثها بول باران، أن الادخار الذي يمكن أن يتحقق في كثير من البلدان النامية يفوق كثيراً الادخار المحقق فعلاً (محمد ومبارك، ١٩٨٥م). فهناك موارد ادخارية مبددة، وأخرى مكتنزة، وثالثة كامنة. تتمثل الموارد الادخارية المبددة في صورة استهلاك بذخي من جانب أصحاب الدخول المرتفعة التي تقلد وتحاكي أنماط الاستهلاك الراقية في البلاد المتقدمة التي لا تتفق مع واقع الحياة في البلاد النامية ، كما أنه توجد حالات أخرى تبدد فيها البلاد النامية قدراً من الموارد التي يحققها قطاع التصدير بها بسبب سياسات الاستيراد غير الرشيدة، تلك السياسات التي لا تقيد استيراد السلع الكمالية التي تتنافس على الأرصدة الأجنبية المحدودة التي يجب أن يوجه القدر الأكبر منها لاستيراد متطلبات التنمية من سلع إنتاجية وسيطة ورأسمالية (المصدر نفسه). وتمثل الموارد الادخارية المكتنزة التي تراكمت على مر السنين في شكل مكتنزات من المعادن الثمينة كالذهب والتحف، أما الموارد الادخارية الكامنة فتلك التي تتمثل في الموارد البشرية الفائضة التي تأخذ شكل البطالة المقنعة في القطاع الزراعي، وأيضاً في قطاع الخدمات العام والخاص (المصدر نفسه). وهنا تبرز المشكلة في

كيفية جعل الادخار الممكن متحققا فعلا، وذلك عن طريق إجراء تغيرات جذريه في الاقتصاد القومي، لتعبئة هذا الفائض، ويؤيد هذا الرأي نيركسه (Nurkse) حيث يدعو إلى البحث عن أسباب الهدر في الموارد التي تؤثر على الادخار لتكون إحدى وسائل تكوين رأس المال في البلدان النامية، فهي نوعاً من الادخار الكامن. كما ويشار أيضا إلى أهم أوجه الضياع في الادخار في البلدان النامية تتمثل في البطالة بأنواعها السافرة والمقنعة Disguised Unemployment، والاكتناز، والتصرف غير العقلاني بالنقد الأجنبي، الاستهلاك غير العقلاني (العام والخاص)، والتهرب الضريبي، هروب رؤوس الأموال للخارج "CapitalFlight" والتحويلات الأخرى. وإن تعبئة المدخرات الضائعة من شأنها أن ترفع من معدل الادخار المحلي ومن ثم الاستثمار المحلي دونما أضرار بمستوى معيشة الأفراد، وإنما ستعمل على تقليل فجوة الموارد المحلية والحاجة إلى التمويل الخارجي، وان الادخار هو المصدر الرئيسي للاستثمار، وتظهر عادة على شكلين من التدفقات (Flows) هما التدفقات النقدية وتشمل الموارد النقدية المحلية أو الأجنبية اللازمة لتمويل المشاريع في الاقتصاد، والتدفقات العينية وتشمل كافة السلع الإنتاجية (الرأسمالية) كغطاء سلعي للاستثمارات المخطط تنفيذها مثل المكائن، والآلات، والمعدات، والطاقة، وقطع الغيار. ويحدث التوازن الاقتصادي حينما يتطابق الادخار مع الاستثمارات $S \equiv 1$ بيد أنه يصعب تحقيقه لعدم تطابق كل منهما بالضرورة، وما تعانيه البلدان النامية في هذا الجانب يتمثل في تشوه في البنية الاقتصادية والإنتاجية، وضعف الاستغلال للموارد المتاحة، وانخفاض الإنتاجية ،وانخفاض الدخول، وتراجع مدخرات الأفراد، وتزايد الاستهلاك ، وارتفاع التضخم (الفياض، 2008 م).

وفي الاتجاه نفسه فقد أورد الكنزيون الجدد أمثال هارود- دومار، وهيكس، وهانسن، وروبنس بأن الادخار هو العنصر المهم في التراكم الرأسمالي، فإذا ما تم رفع معدلات

النمو الاقتصادي فان زيادة الادخار ستدفع إلى زيادة مثمرة في رأس المال ومن ثم زيادة الإنتاج والنمو من خلال أن زيادة عرض رأس المال ستعمل على خفض سعر الفائدة وهذا من شأنه أن يشجع الاستثمار ومن ثم زيادة الإنتاج والنمو(إبراهيم، ١٩٨٦ م).

لكن النظام الاقتصادي الإسلامي سبق جميع الأنظمة الوضعية رأسمالية كانت أم اشتراكية في ضرورة تعبئة الموارد المحلية لتمويل التنمية. فقد أوضح الدكتور يوسف إبراهيم يوسف (١٩٩٣م) في كتابه المعنون "إنفاق العفو في الإسلام بين النظرية والتطبيق أن الأوعية التي أرشد إليها القرآن الكريم، وأرشدت إليها السنة المطهرة كثيرة، وفي مقدمتها فكرة "العفو"، التي تجعل كل ما يزيد عن كفاية الشخص مما لديه من إمكانيات، تجعله كله محلاً للإنفاق على مصالح المجتمع، والأمر يقتضي العمل على ابتكار أوعية ادخارية مشتقة من هذه الفكرة وعندها يمكن توفير المطلوب لتمويل التنمية بالاعتماد على الجهود والإمكانيات الذاتية للأمة المسلمة بدلاً من الاعتماد على التمويل الخارجي حتى وقع الكثير منها في مشكلة الديون الخارجية [٣]. وفي هذا السياق يقول عمر عبيد حسنة في تقديمه للكتاب المشار إليه "إن أية محاولات للنهوض بعيداً عن حسن استثمار هذه الطاقات، وتوظيفها، من خلال إعادة إحياء مفهوم فروض الكفاية، التي هي في الحقيقة واجبات اجتماعية تكافلية، تحقق الاكتفاء الذاتي، سوف تبوء بالفشل".

٢ -٢: أهمية تعبئة الموارد المحلية لتمويل التنمية:

هناك اتجاه أخذ يحظى بقبول واسع ، ومتزايد فى الأدب التنموي Development literature يتمثل في المناداة بأن تعتمد الدول النامية على مواردها الذاتية فى تحقيق التنمية على المدى البعيد (عجيمة وآخرون،١٩٩٥) نظراً للمساوىء التي تترتب على

استخدام التمويل الأجنبي (قروض– مساعدات رسميةODA – واستثمارات أجنبية مباشرة FDIs) والمتمثلة في الآتي:

تزايد الحاجة إلى الإسراع بمعدلات التنمية على المستوي الوطني أو المحلي، ولتناقص التدفقات المالية الخارجية لأسباب سياسية (كما هو الحال في السودان منذ التسعينيات) أو تحويلها إلى مناطق أخرى أكثر أهمية (كبلدان شرق أوربا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي) بعيداً عن المناطق التقليدية التي كانت تتلقى معظم التدفقات المالية الأجنبية أثناء الحرب الباردة.

الشروط القاسية التي تفرضها مصادر التمويل الأجنبية (دول ومؤسسات دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي....الخ) لتقديم المنح والقروض للبلدان النامية التي تعرف في الأدب التنموي بالمشروطية (Conditionality)، و هذه الشروط تشمل:

شروط اقتصادية كربط شراء السلع والخدمات الممولة من حصيلة القروض التى تمنحها الدول المتلقية من الشركات، والمؤسسات، والجهات داخل حدود الدولة المانحة (أي أن الموارد التي خرجت من البلدان المانحة سواءً في شكل قروض، أو مساعدات رسمية تعود إليها لتخلق مزيداً من فرص العمل وزيادة الدخول لمواطنيها)، أو تطبيق سياسات أثبتت التجارب عدم ملاءمتها لظروف البلدان المتلقية مثل سياسات التكيف الهيكلي Structural Adjustment Policies التي فرضها صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي IBRD كشرط لتقديمهما قروضاً لتمويل العجز قصير المدى في موازين المدفوعات في العديد من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء (للمزيد انظر إلى عبد القادر علي ،١٩٨٥م، Sudan Economy in Disarray)، فضلاً عن ربط استخدام موارد القروض، والمعونات بمجالات استخدام محددة قد لا تنسجم مع أولويات التنمية التي ترغب الدول المتلقية في تنفيذها[٤]، أو اشتراط استخدامها فى مناطق جغرافية محددة لا تتواءم مع أهداف خطة التنمية الإقليمية للدولة المتلقية (الزبير، ٢٠٠٩م).

شروط سياسية: بحسب الزبير(المصدر نفسه) تتطلب عملية تحديد حجم القروض والمعونات بالدول المانحة Donors وتخصيصها إلى الدول المتلقية موافقة الأجهزة التشريعية والتنفيذية في تلك الدول، وهنا تخضع سياسات منح القروض والمعونات إلى العديد من الاعتبارات التي تستند إلى المصالح السياسية، والإستراتيجية للدول المانحة. وفي بعض الدول المانحة مثل الولايات المتحدة الأمريكية (أكبر دولة مانحة للقروض والمعونات الدولية في العالم المعاصر من حيث الحجم المطلق للقروض والمعونات) نجد أن قانون المعونة الأمريكية ينص صراحة على أن المعونات الدولية الأمريكية هي أداة من أدوات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. وقد شهد العالم استخدام المعونات، والقروض الدولية كأداة من أدوات الاستقطاب لصالح قطبي الصراع (الرأسمالي والاشتراكي) خلال فترة الحرب الباردة منذ منتصف القرن الماضي، وحتى انتهائها لصالح القطب الرأسمالي في بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي. كما شهد العالم أيضاً العديد من الحالات التي تم فيها استخدام القروض والمعونات الدولية لخدمة المصالح السياسية، والإستراتيجية للدول المانحة (للمزيد حول استخدام المنح والقروض للأغراض السياسية: أنظر الزبير، ٢٠٠٩).

الاعتماد على رأس المال الأجنبي في تمويل التنمية قد يؤدي إلى إصابة البلد المتلقي بما عرف في الأدب التنموي بالمرض الهولندي Dutch Disease، لأنه يؤدي إلى التراخي في تعبئة المدخرات الوطنية لتمويل التنمية بسبب الاعتماد المفرط علي هذه الموارد، أو ارتفاع قيمة عملة هذه الدولة نتيجة تدفق الموارد الأجنبية إليها، ومن ثم تراجع تنافسية صادراتها إلى الأسواق العالمية، أو تحول الموارد فيها عن إنتاج السلع التي كانت تنتجها وتصدرها الدولة من الناحية التقليدية نحو قطاعات أخرى[٥].

رأس المال الأجنبي سواءً كان معونات أو استثمارات أجنبية مباشرة تتسم دوماً بالتذبذب ، وبعدم اليقين Uncertainty (Culpeper & Bhushan , 2008)، وبالتالي لا يمكن التعويل عليهما في تمويل برامج ومشروعات إنمائية تتسم بالديمومة والصيرورة.

لقد دلت التجربة أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يسهم إلا بنسبة ضئيلة في التكوين الرأسمالي على مستوى العالم بصفة عامة، وعلى مستوى الدول النامية بصفة خاصة. ففي الصين أكبرمتلق للاستثمار الأجنبي المباشر لم تزد هذه النسبة على 10.4% في عام ٢٠٠٢م وإن كانت قد تراوحت بين ١٤% و١٧% في الفترة ١٩٩٤ – ١٩٩٨م وباستثناء ماليزيا التي وصلت فيها النسبة إلى ٢٥% في الفترة ١٩٩١ – ١٩٩٣م، وكذلك سنغافورة وهونج كونج اللتان شهدتا قيماً بالغة الارتفاع لهذه النسبة في عدد من السنوات فإن أغلب الدول الآسيوية لم تشهد فيها نسب الاستثمار الأجنبي إلى التكوين الرأسمالي مستويات أعلى كثيراً من متوسط الدول النامية، بل إن النسبة في دول مثل كوريا، وتايوان، وإندونيسيا كانت أقل من المتوسط للدول النامية ، وهذا الوضع قد لايكون غريباً، حيث إن النسبة المناظرة على المستوى العالي وإن كانت قد زادت من ٢,٥ % عام ١٩٨٢ إلى ٤,٣ بعبارة أخرى، على الرغم من العولمة، فإن الأساس في التكوين الرأسمالي في معظم دول العالم لا يزال هو الاستثمار الوطني، وليس الاستثمار الأجنبي (العيسوي، مصدر سابق). وكما يقول سانجايا لال فإنُ الاستثمار الأجنبي لا يمكن أن يحقق التنمية الذاتية بل إن وجود قطاع صناعي ديناميكي، وتنافسي هو الذي يجذب الاستثمار الأجنبي، عالي النوعية، ويسمح للدولة المضيفة بجني منافع أكبر من هذا الاستثمار (المصدر نفسه).

رأس المال الأجنبي خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على ترحيل الأرباح التي يحصل عليها إلى البلد الأصلي بدلاً عن إعادة استثماره في البلد المضيف مما يؤدي في نهاية المطاف إلى دفع عملية التراكم في الأولى وبداية عملية نزع التراكم De-

accumulation في الثانية الأمر الذي أوقع العديد من البلدان في شرك التخلف التنموي وفقاً لنظريات التبعية(سعيد، ٢٠٠٥م).

إن من شأن زيادة استخدام الموارد المحلية والاستثمارات الأكثر إنتاجيةً أن تتيح للبلدان النامية امتلاك حيز من حرية اختيار السياسات لتحديد البرامج الإنمائية التي تعبر عن الأولويات الحقيقية لبلدانهم مما يعطي معنىً لتعبير امتلاك زمام أمور السياسات الإنمائية.

إن من شأن التركيز على تحسين تعبئة الموارد المحلية، وتحسين نوعية استخدامها أن يؤدي ليس فقط إلى زيادة مستوى الموارد المتاحة للتنمية والتخفيف من وطأة الفقر؛ وإنما يمكن أن يؤدي أيضاً إلى إيجاد حيز السياسات العامة المطلوبة لكي تدعي البلدان النامية ملكيتها الحقيقية للعملية الإنمائية.

يؤدي تبني الدولة (خاصة تلك التي تتبنى النظام الديموقراطي) استراتيجية إنمائية معتمدة على تعبئة مواردها المحلية العامة (خاصة من خلال الضرائب) إلى إعمال مبدأ المساءلة Accountability لدى مواطنيها دافعي الضرائب من خلال الرقابة على صرف هذه الموارد، خلاف الدولة التي تعتمد على الموارد الأجنبية التي لا تخضع في الغالب للرقابة الشعبية. وقد دلت تجارب عديدة على أن الاعتماد الكبير على الموارد الأجنبية، أو حتى الموارد الطبيعية (كالنفط مثلاً) سيؤدي إلى تقويض كفاءة الحوكمة Governance كما تدل على ذلك مؤشرات البيروقراطية، والفساد، وسيادة حكم القانون (Knack, 2001).

٢-٣: التحديات المصاحبة لعملية تعبئة الموارد المحلية لتمويل التنمية:

هناك تحديات عديدة مصاحبة لعملية تعبئة الموارد المحلية لتمويل التنمية، تتمثل في الآتي:

قلة أو ندرة هذه الموارد، وارتفاع معدلات الفقر وانتشاره على نطاق واسع الأمر الذي يجعل خيار تعبئة الموارد المحلية لتمويل التنمية الخيار الأصعب Hard Option قياساً بالموارد الأجنبية المتمثلة في المساعدات الرسمية ODA والاستثمار الأجنبي المباشر FDI (Aryeetey, 2004).

معظم المدخرات في البلدان النامية في أشكال يصعب تحويلها إلى تمويل تنموي، وتأخذ هذه المدخرات في معظمها شكل أصول غير مالية كالحيوانات ،والأراضي ،والعقارات والمعادن الثمينة كالذهب والماس وغيرها، وهذا يعبر عن صعوبة الوصول إلى القطاع المالي وعدم الثقة فيه.

صعوبة الوصول إلى بعض الأنشطة إما لأنها غير رسمية Informal أو هاربة عن أعين السلطات الرسمية (التهرب الضريبي)، أو لرداءة الطرق (كما هو الحال في السودان) أو حتى بسبب طبيعة النشاط الممارس (كالرعي المتنقل في السودان)، أو حتى بسبب ضعف كفاءة الجهاز الضريبي.

تأثر حجم الموارد التي يراد تعبئتها من أجل التنمية عندما يتبنى البلد المعني سياسات اقتصادية لبلوغ أهداف معينة، (أهداف متضاربة)، مثال ذلك عندما تعمل الدولة على تخفيض التعريفة الجمركية (من خلال تحرير التجارة كأحد مطلوبات العولمة)، أو تخفيض ضرائب الأعمال لتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية ، سوف ينتج عنهما في الحال فقدان إيرادات معتبرة كانت تدعم الخزينة العامة (لمعرفة تأثير خفض التعريفة الجمركية أنظر Baunsgaard & Keen, 2005). أو عندما يتم تحرير حساب رأس المال سيؤدي إلى هروب رأس المال Capital Flight مثال آخر: من شأن تبني سياسات اقتصادية كلية هادفة إلى استقرار الأسعار باستهداف التضخم أن يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة مما يؤدي إلى تقييد الاقتراض وبالتالي خفض معدل الاستثمار والنمو الاقتصادي.

٣-الموارد المحلية في أفريقيا: حقائق نمطية Stylizied Facts

تتكون الموارد المحلية في أفريقيا شانها شأن أي منطقة في العالم من المدخرات الخاصة والمدخرات العامة (الإيرادات الضريبية).

معدلات الادخار:

تعد معدلات الادخار أقل فى أفريقيا جنوب الصحراء منها في أي منطقة أخرى من البلدان النامية، فقد بلغت نسبة الإدخار إلى الناتج القومي المحلي GDP في الثمانينيات من القرن الماضي ٨% مقابل ٢٣% في جنوب آسيا، و٣٥% للاقتصاديات المصنعة حديثاً (Aryeetey and Udry , 2000)، وفي العام ٢٠٠٣ م بلغ الادخار الاجمالي ١٦,٩% مقابل ٢٤,٩% في جنوب آسيا، و٤١,٨% في شرق آسيا والباسفيك، و٢٣,١% في البلدان ذات الدخل الأقل دخلاً، و٢٧,٩% في البلدان متوسطة الدخل، في حين بلغ الادخار الصافي ٦,٣% مقابل ١٥,٩% في جنوب آسيا، و٣٢,٦% في شرق آسيا والباسفيك، ١٤,٢% في البلدان ذات الدخل الأقل دخلاً، و١٧,٨% في البلدان متوسطة الدخل (McKinley, 2005) ، وبلغت في عام ٢٠٠٦ م 17.6% مقابل 20% فى جنوب آسيا، و4% في أمريكا اللاتينية والكاريبي، و42.9% في شرق آسيا والباسفيك (World Bank , 2007)، وبلغت نسبة الإدخار إلى الناتج القومي المحلي GDP خلال الفترة من ١٩٨٠-٢٠١٠ في ٤١ بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء ١٤,٣% ، مقابل ٤٠% للاقتصاديات المصنعة حديثاً لنفس الفترة (http://www.afroarticles.com/article-dashboard). هذه الأرقام تؤكد أن أفريقيا ظلت لفترة طويلة تعاني من فجوة في الموارد المحلية اللازمة لتمويل التنمية ، الأمر الذي يفسر تراجع معدلات النمو الاقتصادي في القارة خلال تلك الفترات وما بعدها.

هناك عدة عوامل أسهمت في تدني معدلات الإدخار في القارة الأفريقية تشمل:

١. انخفاض متوسطات الدخول الحقيقية للأفراد، إذ أن احتياجات الانفاق الاستهلاكي تطفئ جذوة الحوافز الاقتصادية الداعية للادخار، وحتى عندما تكون متوسطات الدخول الحقيقية لدى الافراد في بعض الاحيان مرتفعة فانها توجه الى عادات الاستهلاك المظهري أو محاولة محاكاة مستويات العيش في البلدان المتقدمة.

٢. عدم استقرار القوة الشرائية للنقود حيث إن الأموال التي يدخرها الأفراد بالامتناع عن الإنفاق، تضعف مقدرتها في المستقبل على شراء السلع والخدمات.

٣. ضعف الجهاز المصرفي وعدم فاعليته في تعبئة المدخرات الخاصة وتوجيهها لتمويل التنمية: يتسم الجهاز المصرفي في أفريقيا بالضعف وعدم الفاعلية كوسيلة من وسائل تعبئة المدخرات الخاصة وتوجيهها لتمويل التنمية، ففي عام ٢٠٠٧ م بلغت نسبة الاقراض إلى الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا ١٦,٦% مقابل ٣٢,٥- ٤٣,٩% في البلدان النامية الأخرى (Allen Franklin and others ,2010)، ومما يزيد من تقييد فرص الاستثمار أن موارد المصارف تغلب عليها الودائع قصيرة الأجل التي لا يمكن استثمارها في مشاريع طويلة الأجل، خاصة الاستثمارات في مجالات تعد البلدان الفريقية في أمسّ الحاجة إليها مثل البنية الأساسية(الأونكتاد ، مصدر سابق).

الايرادات الضريبية:

تعد الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي GDP الأقل في إفريقيا على مستوى العالم إذ لم تبلغ ٢٠% مقابل أكثر من ٣٣% بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD (Carter Alan and Cebreiro Ana ,2012) ، وفي

دراسة ل Owens Jeffrey, and Richard Carey (2010) إن أكثر من نصف بلدان إفريقيا جنوب الصحراء لم تستطع تحصيل إيرادات ضريبية أكثر من ١٥% من الناتج المحلي الاجمالي مقابل ٢٣% لبلدان أمريكا اللاتينية، و٣٥% لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

ويرجع تدني الايردات الضريبية في إفريقيا للأسباب التالية:

١. السمات الهيكلية للاقتصادات الأفريقية التي تجعل تحصيل الضرائب أمراً صعباً مثل سيادة القطاع الزراعي التقليدي المعيشي، وارتفاع مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي وغيرها من الأنشطة التي لا تخضع في الغالب للضريبة.
٢. افتقار معظم بلدان القارة إلى الكوادر التنظيمية، الكافية والمؤهلة التي تتولى إدارة الضرائب سواء ما يتعلق بحصر المكلفين أم بتقدير الضريبة وتحصيلها.
٣. شيوع ظاهرة التهرب الضريبي.
٤. اتساع نطاق العمليات العينية (المقايضة).
٥. فساد بعض أنظمة الحكم الإفريقية وما يترتب عليها من شيوع ظاهرة النفوذ السياسي لذوي الثروات الذين يعملون على إعاقة تطبيق الأحكام القانونية ولاسيما قوانين الضرائب.
٦. التهريب عبر الحدود Cross Border Smuggling
٧. مناخ الاستثمار غير المواتي: بلدان إفريقيا جنوب الصحراء مازالت موقعاً مرتفع التكلفة والمخاطر بالنسبة للمستثمرين إذ يتراوح عدد الإجراءات الخاصة ببدء النشاط التجاري في القارة الإفريقية بين ٥ إجراءات في دولة مدغشقر و٢٠ إجراء في غينيا الاستوائية على سبيل المثال ، ومن حيث الوقت المستغرق لإتمام إجراءات بدء النشاط تصل الفترة المستغرقة لإنهاء إجراءات بدء النشاط إلى ٧

أيام في مصر و٦ أيام في كل من موريشيوس وزامبيا وبوركينا فاسو ومدغشقر و٢٣٣ يوماً في غينيا – بيساو وهي أطول دول إفريقيا من حيث فترة إنهاء إجراءات بدء النشاط التجاري (الأسرج، ٢٠١٠ م).

٨. هروب رؤوس الأموال Capital Flight: تشير التقديرات إلى أن رصيد رؤوس الأموال "الهاربة" من إفريقيا هو أكبر من رصيد ديون هذه القارة ، مما يدفع بعض المحللين إلى الاستنتاج بأن إفريقيا هي "دائنة صافية"net creditor" إزاء بقية العالم (الأونكتاد ، مصدر سابق). يؤكد هذا أحدث دراسة قام بها (2012, Boyce and Ndikumana) التي أوضحت بأن ٣٣ دولة في إفريقيا جنوب الصحراء فقدت ٤١٨ مليار دولار أمريكي خلال الفترة من ١٩٧٠–٢٠١٠م

٩. بما يفوق في حجمه المساعدات الانمائية الرسمية ODA (٦٥٩ مليار دولار) والاستثمار الاجنبي المباشر FDI (٣٠٦ مليار دولار) التي تلقتها هذه الدول مجتمعة لنفس الفترة. والبلدان الغنية بالنفط هي الأكثر من بين تلك الدول التي شهدت هروباً لرأس المال– إذ شكلت رأس المال الهارب ٧٢% من رأس المال الهارب من دول المجموعة (٥٩١ مليار دولار) لنفس الفترة.

يؤثر هروب رؤوس الأموال سلباً علي الإيرادات الحكومية في إفريقيا من خلال تقليله القاعدة الضريبية ومن ثم حصيلة الضرائب. كذلك فإن هروب رؤوس الاموال يقلل من رصيد الثروة والدخول مما يعنى تآكل القاعدة الخاضعة للضريبة. ويؤدى انخفاض القاعدة الضريبية الى مزيد من عجز الميزانية العامة للدولة، وبالتالى الميل نحو المزيد من الاقتراض للوفاء باحتياجات الانفاق العام. وإذا لم تكن مصادر الاقتراض المحلى كافية، فقد تلجأ الحكومة إلى فرض المزيد من الضرائب سهلة التحصيل، مثل ضريبة المبيعات، أو قد تلجأ الحكومة إلى التمويل التضخمى، على أن اللجوء إلى التمويل التضخمى سوف يؤدى إلى مزيد من هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وذلك لتجنب

الضريبة التضخمية على الأصول المقومة بالعملة المحلية، كذلك قد تضطر الدولة للاقتراض من الخارج لنقص موارد النقد الأجنبي لديها، مثلما هو الحال في الدول النامية، وهو ما يضطر الدولة إلى تحمل دين خارجي كبير بينما مواردها من النقد الأجنبي تتسرب إلى الخارج. فقد أثبتت الدراسات التطبيقية أن عمليات هروب رؤوس الأموال في الدول النامية صاحبها ارتفاع في مستويات مديونية الدول التي تعاني الهروب، ما يعني أن عملية الاقتراض من الخارج لا تضيف إلى موارد الدولة من النقد الأجنبي على النحو المفترض من الناحية النظرية، وإنما تبدو العملية وكأنها اقتراض النقد الأجنبي لتمويل عمليات هروب رؤوس الأموال. بالطبع تكون عمليات هروب رؤوس الأموال أكثر ضررا للدولة عندما لا تقابلها تحركات في الاتجاه المعاكس لرؤوس الأموال لكي تعوض التدفق الخارجي للأموال، وهو ما قد يخلق مشكلة حادة لبعض الدول التي تعاني ندرة في موارد النقد الأجنبي على نحو خاص.

السياسات المطلوبة لتعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية في أفريقيا:

٤-١: إصلاح نظم الحكم:

إيجاد نظم للحكم تتوافر فيه عناصر الكفاءة، والفعالية والشفافية والمساءلة والمشاركة وسيادة القانون ومحاربة الفساد وحماية حقوق الملكية لا تمكن الحكومات الأفريقية من تعبئة الموارد المحلية (ممثلة في زيادة الإيرادات الضريبية، والمدخرات الخاصة، والحد من هروب رأس المال) فحسب، بل تمكنهم أيضاً من جذب الموارد الأجنبية لتمويل الاستثمار الإنتاجي طويل الأجل.

٤-٢: سياسات الاقتصاد الكلي:

يمثل توليد موارد محلية من أجل ادخارها واستثمارها بصورة منتجة الركيزة الأساسية للتنمية المطردة. ومن مواطن الضعف الهيكلية الرئيسية التي يتعين التغلب عليها في معظم بلدان القارة الافريقية الانخفاض الشديد في نسبة المدخرات المحلية؛ بيد أنه لن تكون هناك مدخرات محلية كافية، ولا استثمار كاف جيد النوعية، ما لم يكن هناك انضباط على صعيد الاقتصاد الكلي. ويجب أن تصاغ السياسة الاقتصادية بحيث تجعل التضخم وميزان العمليات الجارية متسقين مع النمو المطرد. ويعني ذلك بالنسبة للبلدان العالية التضخم أن تستهدف السياسة النقدية الحد من التضخم على مر الزمن، ثم تثبيت معدله متى وصل إلى مستوى منخفض. كما يلزم أن تكون السياسة النقدية متسقة مع النظام المختار لسعر الصرف، الذي يتعين أن يعطي ضمانات معقولة بأن البلد سيتفادى حدوث عجز في حساب العمليات الجارية يتجاوز في ضخامته الحد الممكن *تحمله.*

٤-٣:إدماج القطاع غير الرسمى فى الإطار الرسمى للنشاط الاقتصادى

ينبغي أن تعمل البلدان الإفريقية على دمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي بطريقة تضمن عناصر التكامل بينهما للاستفادة منه فى دعم الإيرادات العالمة ولتعظيم مشاركته التنموية فى الاقتصاد الإفريقي، وذلك بتوفير الائتمان الكامل لأنشطته بفوائد منخفضة وتوفير آليات لتسويق منتجاته مع ضرورة تبسيط الإجراءات الرسمية التي يلزم اتباعها، حتى تكتسب الوحدات بمقتضاها القدرة على مزاولة النشاط بشكل رسمي.

٤-٤: الحد من هروب رأس المال:

عن طريق ورفع مستوى الكفاءة بالنسبة للإدارة الاقتصادية وتنوع الإنتاج والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، المتوافرة مع وضع سياسة واضحة المعالم بالنسبة لأولويات تخصيص الموارد، وترشيد استخدامها. وينبغي أيضاً خطو خطوات لتحسين التوزيع غير المتكافئ للثروة، والذي يسهم في هروب رأس المال. ويشكل منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات والمعاملة التفضيلية أكثر السياسات شيوعاً لاجتذاب التحويلات.

٤-٥: إصلاح النظام الضريبي:

ينبغي أن يكون الهدف العام لهذه الإصلاحات هو توسيع القاعدة الضريبية ، كما ينبغي أن تقوم على ثلاث دعامات: الدعامة الأولى وجود عقد بين دافعي الضرائب والدولة يربط الضرائب بتوفير الخدمات العامة بشكل واضح. والدعامة الثانية هي القسر، للحد من التهرب الضريبي. والدعامة الثالثة هي آلية موثوق بها للكشف عن المتهربين ومعاقبتهم. ويتم تعزيز الدعامة الثانية عن طريق الدعامة الثالثة (الأونكتاد، ٢٠٠٧ م).

٤-٦ : جذب ودائع العمال المهاجرين:

يمكن تحويل رأس المال إلى المسار العكسي إذا أوجدت البلدان الإفريقية فرصاً استثمارية كافية قادرة على أن تجذب اهتمام مواطنيها في المهجر، ولتبديد مخاوف بعض المستثمرين المحتملين يمكن أن تبحث البلدان تحديد فترة زمنية للإعفاء من هروب رأس المال مع اتباع سياسة عدم السؤال عن رأس المال العائد" وفيما يتعلق بالتحويلات المالية، ينبغي أن تسعي البلدان إلى تشجيع أصحاب التحويلات على استخدام القنوات الرسمية وأن تضع في نفس الوقت برنامجاً أوإطاراً لزيادة النصيب المخصص للاستثمار بدلاً عن الاستهلاك. وتحقيقاً لهذه الغاية ينبغي أن تشجع على إيجاد خدمات مالية تتعلق بالتحويلات المالية وبتكاليف تنافسية وأن تشجع البلدان التي

تأتي منها التحويلات المالية على تعزيز استخدام القنوات الرسمية من خلال خفض الضرائب، ومرافق التحويل ذات التكلفة المنخفضة (المصدر نفسه).

٤-٧ : إصلاح سوق رأس المال:

إيجاد نظام مالي يتسم بالتنوع وحسن الأداء والقدرة على المنافسة له أهمية قصوى لكل من تعبئة المدخرات واستثمارها بصورة منتجة. وكل بلد بحاجة إلى نظام مالي يشجع المدخرات ويوفر الائتمان بكفاءة للشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة فضلاً عن المشاريع الصغيرة، بما فيها المشاريع المملوكة للفقراء والمرأة. ولا وجود لهذا النظام، هو الآخر، في معظم البلدان النامية. ويتطلب استحداثه إطارا حديثا يتضمن بصورة تدريجية المعايير المقبولة دوليا لتكوين رأس المال، والمحاسبة، ومراجعة الحسابات، وسن القواعد التنظيمية، والإشراف، فضلا عن الترتيبات المتعلقة بإدارة الشركات والإفلاس المطوعة حسب الثقافة المحلية مع مواءمتها مع المعايير العالمية في الوقت نفسه. ومن الصعب بناء النظم المالية التي تلبي هذه المواصفات. ويلزم أن يساعد المجتمع الدولي البلدان النامية في النهوض بهذه المهمة. http://www.un.org/arabic/documents/reports/financing/A_55_100.htm).

ملاحظات ختامية:

تناولت هذه الورقة أهمية تعبئة الموارد المحلية لتمويل التنمية فى أفريقيا خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي ، وما ترتب عليه من تراجع الاهتمام العالمي ببلدان العالم الثالث بما في ذلك أفريقيا وللأزمة المالية التي ضربت العالم في أواخر عام ٢٠٠٨م وما ترتب عليهما من تناقص الموارد المالية المخصصة لبلدان القارة سواءً كانت قروضا أم مساعدات إنمائية رسمية.

لقد أوضحت الورقة معدلات الادخار في أفريقيا جنوب الصحراء أقل منها في أي منطقة أخرى من البلدان النامية، وقد أرجع ذلك لانخفاض متوسطات الدخول الحقيقية للأفراد، وضعف الجهاز المصرفـي وعدم فاعليته في تعبئة المدخرات الخاصة وتوجيهها لتمويل التنمية ، وعدم استقرار القوة الشرائية للنقود. كذلك أوضحت الورقة أن الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي GDP أقل في إفريقيا أقل منها في أي منطقة العالم ، وقد أرجع ذلك للسمات الهيكلية للاقتصادات الأفريقية التي تجعل تحصيل الضرائب أمراً صعباً مثل سيادة القطاع الزراعي التقليدي المعيشي، وارتفاع مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي وغيرها من الأنشطة التي لا تخضع في الغالب للضريبة، وافتقار معظم بلدان القارة إلى الكوادر التنظيمية، الكفاية والمؤهلة التي تتولى إدارة الضرائب سواء ما يتعلق بحصر المكلفين أم بتقدير الضريبة وتحصيله، وشيوع ظاهرة التهرب الضريبي، واتساع نطاق العمليات العينية (المقايضة)، وفساد بعض أنظمة الحكم الأفريقية وما يترتب عليها من شيوع ظاهرة النفوذ السياسي لذوي الثروات الذين يعملون على اعاقة تطبيق الأحكام القانونية ولا سيما قوانين الضرائب ، والتهريب عبر الحدود، ومناخ الاستثمارغير المواتي ، وهروب رؤوس الأموال.

وخلصت الورقة إلى أن إيجاد نظم للحكم تتوافر فيه عناصر الكفاءة، والفعالية والشفافية والمساءلة والمشاركة وسيادة القانون ومحاربة الفساد وحماية حقوق الملكية، فضلاً عن تصميم وتنفيذ سياسات اقتصادية جيدة، وايجاد نظام مالي يتدخّل كوسيط لجذب ودائع الجمهور وإتاحته للقادرين على الاستثمار بكفاءة، وإدماج القطاع غير الرسمى فى الإطار الرسمى للنشاط الاقتصادى ، والحد من هروب رأس المال، وإصلاح النظام الضريبي، وتشجيع تحويلات العمال المهاجرين، وإصلاح سوق رأس

المال تعد شروطاً ضرورية لضمان التعبئة الفعالة للموارد المحلية لتمويل التنمية فى القارة.

الهوامش

[1] عميد كلية الاقتصاد والعلوم الادارية – جامعة الفاشر
Email: esalshma@ yahoo.com

[2] – مكتب التمويل للتنمية يقدم خدمات كمركز تنسيق في الأمانة العامة للأمم المتحدة لمتابعة تنفيذ توافق آراء مونتيري بصفة عامة على المستوى الوطني، والإقليمي والعالمي. وفي هذا السياق يعمل المكتب من أجل تكثيف التعاون والتفاعل مع أمانات المؤسسات صاحبة المصلحة الرئيسية كالبنك الدول(WB) ، وصندوق النقد الدول(IMF) ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) واللجان الإقليمية ومصارف التنمية، فضلاً عن المجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية، وذلك بهدف تعزيز إتباع نهج متماسك ومتكامل داخل منظمة الأمم المتحدة وخارجها في المجالات المواضيعية الرئيسية لتوافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية. يقدم المكتب دعما فنياً من أمانة المكتب، بما في ذلك إعداد التقارير السنوية لأصحاب المصلحة المتعددين وغيرها من المدخلات للعملية الحكومية المنوط بها متابعة

مؤتمر مونتيري، وبخاصة الحوار رفيع المستوى كل عامين للجمعية العامة بشأن تمويل التنمية والاجتماع السنوي الخاص رفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وبالإضافة إلى ذلك ، فإن المكتب مكلف بتنظيم، بالتعاون مع خبراء من القطاعين العام والخاص، والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، وأصحاب المصلحة المتعددين وغيرها من الأنشطة التي تهدف إلى تمكين الدول الأعضاء من تنفيذ التزاماتها وفقا لما اتفق عليه في توافق آراء مونتيري والنتائج ذات الصلة.

[٣] – "العفو" كلمة قرآنية، وردت في كتاب الله تعالى وهي (لغةً): مازاد على الحاجة ويمكن إجمالها في ثلاثة مجالات: العفو من الجهد البشري، والعفو من المال العيني، والعفو من المال النقدي. يقول الله تعالى:"وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ"(البقرة:٢١٩). ويقول جل شأنه: "خُذْ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنْ الْجَاهِلِينَ"(الأعراف:١٩٩).

[٤] – قد لا يرغب رأس المال الأجنبي سواءً كان قرضاً أو استثماراً أجنبياً مباشراً FDI في تمويل القطاع الزراعي مثلاً في أفريقيا على الرغم من أنها تستوعب أكثر من ثلثي سكان القارة، وتشكل مصدر الدخل لأكثر من ٨٠% من سكان الريف – إذ يركز بدلاً عن ذلك على قطاع الخدمات أو قطاع النفط (كما هو الحال في السودان ونيجريا) باعتبارهما قطاعين مضموني العائد.

[٥] – شاع استخدام مصطلح المرض الهولندي في الستينيات من القرن الماضي عندما اكتشفت هولندا كميات ضخمة من الغاز الطبيعي داخل حدودها في بحر الشمال، وترتب على هذا الاكتشاف تطورات سلبية على قيمة العملة الهولندية مقابل العملات الأجنبية في ذلك الوقت التي أخذت في التزايد بفعل تزايد إيرادات الصادرات من الغاز، الأمر الذي قلل من تنافسية صادراتها الصناعية فبدأت في الانخفاض، وهو ما ترتب عليه تراجع النمو في القطاع الصناعي أو ما يطلق عليه de-industrialization.

المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- إبراهيم، رمزي علي (١٩٨٦م)، اقتصاديات التنمية، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، جامعة الكويت.
- الزبير، محمد خير أحمد (٢٠٠٩م)، القروض والمعونات الدولية أثرها على التنمية الاقتصادية: تجربة السودان ١٩٥٦-٢٠٠٦م ، دار السداد ، الخرطوم.
- الأسرج، حسين عبدالمطلب (٢٠١٠)، انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري
http://arabic.microfinancegateway.org/content/article/detail/60265
- العربي، أشرف (٢٠٠٧ م) ، رأس المال البشري في مصر ، المفهوم– القياس – الوضع النسبي، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد ٣٩ ، بيروت ، لبنان.
- العيسوي، إبراهيم (٢٠١١م) ، نموذج التنمية المستقلة : البديل لتوافق واشنطن في زمن العولمة، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المجلد الثالث عشر– العدد الأول ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية :الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعنى باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري ، ٢٩ نوفمبر - ٢ ديسمبر ٢٠٠٨ م، الدوحة، قطر.
- توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المكسيك ، ١٨-٢٢ مارس ٢٠٠٢ م.
- سعيد، محمد السيد (٢٠٠٥م)، نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصادات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (٤٠)، بيروت ، لبنان.
- عباس الفياض (٢٢ فبراير ٢٠٠٨م) "قضايا معاصرة في التمويل والإدارة وإدارة الأعمال الدولية" الأكاديمية العربية في الدنمارك.
- ١٠-علي، علي عبدالقادر (٢٠٠٨م)، التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي ، مجلة جسر التنمية، العدد رقم ٧٦ ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت.

- ١١-محمد، محمود يونس والمبارك، عبدالنعيم محمد (١٩٨٥م)، في اقتصاديات التنمية والتخطيط ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- ١٢- يوسف إبراهيم يوسف، إنفاق العفو في الإسلام بين النظرية والتطبيق، كتاب الأمة، العدد:٣٦، ذو القعدة ١٤١٣ هـ، مايو ١٩٩٣م. مركز البحوث والمعلومات، بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة قطر

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

- Ali, Abdel Gadir, Ali (1985), The Sudan Economy in Disarray , Biddless Ltd , Guildford & King's Lynn, London , U.K.
- Allen Franklin , Carletti Elena, Cull Robert , Qian , Jun "QJ" , and Senbet Lemma (2010) , The African Financial Development Gap , EUI working papers:ECO, European University Institute. Dept. of Economics
- Aryeetey , Ernest and Udry , Christopher (2000) , Saving in Sub-Saharan Africa , Center for International Development (CID) Working Paper No. 38, Harvard University
- Aryeetey, E. (2004), "A Development-focused Allocation of the Special Drawing Right", WIDER Discussion Paper WDP 2004/3. Helsinki.
- Arrow, Kenneth (1962), "The Economic Implications of Learning by Doing," *Review of Economics and Statistics*, 29: 155-173.
- Baunsgaard Thomas and Keen Michael (2005), "Tax Revenue and (or?) Trade Liberalization", *IMF Working Paper WP/05/112*
- Boyce, James K. and Leonce Ndikumana , (2012) , Capital Flight from Sub-Saharan African Countries: Updated Estimates, 1970 - 2010 , Research Report , Political Economy Research Institute, University of Massachusetts-Amherst.
- Carter Alan and Cebreiro Ana (2012), Africa's tax system: A survey, OECD Centre for Tax Policy and Administratio

- Culpeper, Roy and Bhushan, Aniket, Domestic Resource Mobilization:A Neglected Factor in Development Strategy. Background Paper prepared for Workshop on Domestic Resource Mobilization in Sub-Saharan Africa Entebbe, Uganda May 27-28-2008.
- Kaldor, Nicholas and James Mirrlees (1962), “A New Model of Economic Growth”, *American Economic Review*, 117-192.
- Knack, Stephen (2001). “Aid Dependence and the Quality of Governance: A Cross-Country Empirical Analysis.” Washington: *World Bank Working Paper 2396*
- Lucas, Robert E. (1988), “On the Mechanics of Economic Development,” *Journal of Monetary Economics* 22: 2-42.
- McKinley, Terry (2005), Economic Alternatives for Sub-Saharan Africa: ‘Poverty Traps’, MDG-Based Strategies and Accelerated Capital Accumulation Draft Paper for the G-24 Meeting, 15-16 September 2005.
- Nurkse, (1966) Problems of Capital Formation in Under Developed Countries, Basil Blackwell.
- Ogunley, Eric Kehind and Fashin , Desire Adebimp ,The Imperatives for Domestic Resource Mobilization for Sustained Post-Crisis Recovery and Growth in Sub-Saharan Africa , African Economic Conference , Kegali , Rowanda , 30 October- 2 November 2012.
- Owens Jeffrey, and Richard Carey (2010), “Tax for development”, in *OECD Observer* No 276-277 December 2009-January 2010
- Rostow , W. W (1960) , Stages of Economic Growth , Cambridge University Press.
- Romer, Paul M. (1986), “Increasing Returns and Long Run Growth,” *Journal of Political Economy* 94: 1102-1137.
- UNCTAD (2007), *Reclaiming Policy Space: Domestic Resource Mobilization and Development States*, UNCTAD/ALDC/AFRICA/2007/1, Economic Development in Africa.
- World Bank ,(2007) , Development Indicators.

- http://www.afroarticles.com/article-dashboard
- http://www.un.org/arabic/documents/reports/financing/A_55_1000.htm